

Distr.: General
17 January 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سكينر - كلي أرنالس (غواتيمالا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

18-17538 (A)



افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٠.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة (A/73/417)

(أ) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (A/73/80-E/2018/58 و A/73/291 و A/73/455)
(ب) متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية (A/73/297)

١ - السيدة شروديروس - فوكس (مديرة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): عرضت تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠" (A/73/80-E/2018/58)، فقالت إن الأخبار متفاوتة بالنسبة لأقل البلدان نمواً التي لم تكن في طريقها إلى تحقيق غايات برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول) أو أهداف التنمية المستدامة في العديد من المجالات. فعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان قد زاد بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٦، فإن وتيرة زيادته غير كافية لتحقيق القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٢٠. ومن الضروري أيضاً تهيئة بيئة مواتية أكثر للقطاع الخاص.

٢ - وواصلت بالقول إن قطاع الزراعة في أقل البلدان نمواً، وهو الأكبر من حيث استقطاب العمالة فيها، لم يولّد سوى ٢٦ في المائة من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى الحاجة إلى زيادة الإنتاجية. وفي حين أن معدلات الالتحاق بالمدارس في تلك البلدان قد تحسنت، لا تزال هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم. ولا تزال معدلات وفيات الأمهات والرضع مرتفعة، وكذلك معدلات بطالة الشباب، بينما يشكل استمرار ارتفاع نسبة سكان الأحياء الفقيرة في المدن مصدراً للقلق، بالنظر إلى النمو المتوقع في عدد سكان المناطق الحضرية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تزداد الكوارث الطبيعية وقد أثرت بالفعل على حوالي ٢٣ مليون شخص يعيشون في أقل البلدان نمواً. فقد بلغت درجات الحرارة المسجلة في السنوات الثلاث الأخيرة أعلى معدلاتها.

٣ - واستطردت قائلة إنه تم، في الوقت نفسه، إحراز تقدم كبير في مجالات عدة من بينها الزيادات في اشتراكات الهواتف المحمولة وتغطية الإنترنت وتغطية النطاق العريض المتنقل وإمكانية الحصول على الكهرباء. وقد بدأ مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً عمله، بعد

أن تم افتتاحه مؤخراً، وبالتالي فقد تحققت الغاية الأولى من أهداف التنمية المستدامة، ألا وهي الغاية ١٧-٨. وبالإضافة إلى ذلك، أُحرز تقدم في بعض المجالات ذات الصلة بالحوكمة وبناء القدرات.

٤ - وشددت على أن هناك حاجة واضحة إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل إسطنبول. فعلى الرغم من أن الزيادة المسجلة في المساعدات الثنائية المقدمة في عام ٢٠١٧ من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد أفضت إلى عكس منحى سنوات عدة من التراجع، لا تزال هناك حاجة إلى تخصيص المساعدات والإيرادات الحكومية للقطاعات ذات الأولوية والوفاء بغايات المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أن هناك حاجة إلى تدابير لتحسين الأداء التجاري الذي شهد مؤخراً حالة من المتدهور.

٥ - وأردفت بالقول إنه يجب تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً لعكس اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر الآخذ في التناقص. كما أن مسألة تراجع القدرة على تحمل الديون في تلك البلدان تحتاج هي الأخرى لمزيد من الاهتمام. وشددت على الأهمية البالغة لإسهام جميع أصحاب المصلحة في إعطاء دفعة كبيرة للجهود الرامية إلى تحقيق أهداف برنامج عمل إسطنبول في السنتين المتبقيتين لتنفيذه. ثم بعد ذلك، سيتعين الحفاظ على هذا الزخم وتسريع وتيرته. وأشارت إلى أن الدول الأعضاء مدعوة للنظر في إمكانية عقد مؤتمر خامس للأمم المتحدة معني بأقل البلدان نمواً من أجل إجراء تقييم لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول والبت في الإجراءات اللاحقة.

٦ - ثم عرضت تقرير الأمين العام بشأن تدابير الانتقال السلس وفعاليتها وقيمتها المضافة ودعم الرفع من فئة أقل البلدان نمواً (A/73/291)، فقالت إن برنامج عمل إسطنبول كان أول خطة عالمية تهدف إلى تمكين نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير رفع أسمائها من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠. وأوضحت أن التطورات الأخيرة المتعلقة برفع اسم البلد من الفئة تشير إلى أن جهود القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة قد بدأت تؤتي ثمارها. ففي استعراض عام ٢٠١٨ الذي تجرّبه كل ثلاث سنوات لجنة السياسات الإنمائية لفئة أقل البلدان نمواً، استوفى ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً معايير رفع أسمائها من الفئة، من بينهم ٤ بلدان أوصي برفع أسمائها من الفئة، وسيُنظر في رفع أسماء ٣ بلدان أخرى منها في عام ٢٠٢١.

٧ - ومضت تقول إن التقرير يؤكد على أهمية كفاءة ألا يؤدي رفع الاسم من الفئة إلى تعطيل تنمية البلد الذي هو بصدد أن يُرفع اسمه منها. وما يمكن استخلاصه من تجارب سابقة هو أن التقدم

اتفاق تيسير التجارة، على الرغم من أن تنفيذها لهذا الصك لا يزال متعثراً بسبب محدودية القدرات. وبالنظر إلى تصديق البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على عدد آخر من الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة خلال فترة الاستعراض، فمن المهم مواصلة دعم تلك البلدان. كما أن التكتلات والمبادرات الاقتصادية توفّر فرصاً لمواصلة إدماج البلدان النامية غير الساحلية في التجارة الإقليمية. ولا يزال التقدم المحرز في مجالات البنى التحتية والنقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير كافٍ أيضاً.

١١ - واسترسلت قائلة إن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت تشكل مصدراً هاماً للتمويل بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية، ولكنها غير كافية لتلبية احتياجاتها. كما لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفاً ويتركز في بعض المجالات. وبالنظر إلى التقدم المحدود المحرز في العديد من المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، فإن تلك البلدان تحتاج إلى الاستثمارات والمساعدة التقنية على نحو مستمر ومعزز من أجل مواصلة تطوير البنى التحتية لديها وتيسير التجارة والتحويل الهيكلي على وجه الخصوص. وتحتاج البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر كذلك إلى تعاون أكبر وتكامل إقليمي أوثق من أجل تحسين إمكاناتها التجارية.

١٢ - وأشارت إلى أن التقرير يتضمن أيضاً أحدث التطورات بشأن الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل والرفع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا. وقالت إن مكتبها يعمل بشكل وثيق مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة لتنظيم استعراضات إقليمية لـنصف الأول من عام ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تم افتتاح مركز الفكر الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية كأول هيئة حكومية دولية على الإطلاق تهدف إلى تقديم البحوث والمشورة في مجال السياسات وتعزيز القدرات التحليلية للبلدان النامية غير الساحلية بشأن القضايا المهمة لتنميتها.

١٣ - الرئيس: دعا اللجنة إلى المشاركة في مناقشة عامة بشأن البند قيد النظر.

١٤ - السيد ليغويا (ملاوي): قال إن أي بلد يُعتبر جاهزاً للخروج من فئة أقل البلدان نمواً عندما يستوفي لثلاث مرات المعايير المستندة إلى الدخل القومي الإجمالي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى. بيد أن البلدان التي هي في طور رفع اسمائها من تلك الفئة تواجه العديد من التحديات نتيجة لفقدانها كامل مجموعة الفوائد وأوجه

الإثمائي لهذه البلدان قد استمر، لا سيما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والتنمية البشرية. ويمكن أن تشكل استراتيجية انتقال سلسة أداة حيوية لكفالة اتباع البلدان مساراً خروج مستدام من تلك الفئة، وذلك من خلال تحديد أي خسائر محتملة للفوائد، وتحديد الاستجابات الفعالة، وتعديل الأطر المؤسسية والقانونية للامتثال للالتزامات الدولية.

٨ - وشددت على الحاجة إلى مواصلة الجهود وتجديدها من أجل تسريع وتيرة رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً. وقد اقترحت مجموعة من الفوائد للبلدان التي رُفِعَ اسمها من الفئة لتفادي الإضرار بتقدمها الإنمائي ولتقديم حوافز للخروج من تلك الفئة قد تشمل التصدي للتحديات والتأثيرات المحتملة المرتبطة بالخروج من فئة أقل البلدان نمواً؛ وبناء القدرات فيما يتعلق بالحصول على التمويل؛ والتوعية بشأن رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً لدى وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية وغيرها؛ وتقديم الدعم في مجال جني الفوائد التجارية؛ وتعزيز المساعدة التقنية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية؛ وتقديم الدعم فيما يتعلق بتقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة وتمويلها ورصد تنفيذها؛ وتوفير منبر لعرض التقدم المحرز وفرص الاستثمار. وبما أن عدداً متزايداً من البلدان قد استوفى معايير رفع الاسم من فئة أقل البلدان نمواً، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يولي مزيداً من التركيز على عمليتي رفع الاسم من الفئة والانتقال السلس من أجل كفالة تحقيق التنمية المستدامة وعدم النكوص إلى الفئة، الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تحقيق القضاء على الفقر وضمن عدم تخلف أحد عن الركب.

٩ - ثم عرضت تقرير الأمين العام المعنون "تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤" (A/73/297)، فقالت إن البلدان النامية غير الساحلية قد أظهرت درجات متفاوتة من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ برنامج العمل فيينا. ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تمثل نسبة تقل عن ١ في المائة من التجارة العالمية في البضائع، ولا تزال صادراتها تفتقر إلى التنوع وتشمل بالأساس السلع الأولية. وعلى الرغم من مواصلة هذه البلدان بذل الجهود للاندماج في التجارة الإقليمية والعالمية وتنويع اقتصاداتها، فإنها لا تزال دون المستويات الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

١٠ - وأردفت بالقول إن ٢٤ بلداً نامياً غير ساحلياً من أصل ٢٦ أعضاء في منظمة التجارة العالمية قد صدّقت حتى الآن على

٢٠،٠ في المائة من دخلهم القومي الإجمالي إلى تلك البلدان، بل وتجاوز تلك النسبة.

١٩ - وأعرب عن ترحيب المجموعة بإنشاء بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً في تركيا وبالمساهمات المالية والعينية التي قدمتها عدة بلدان، وأكد دعوتها الآخرين إلى المساهمة فيه. وقال إن البلدان التي هي بصدد رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً وتلك التي رُفعت أسمائها حديثاً من الفئة تحتاجان إلى دعم يتواءم مع احتياجاتهما، لكفالة الانتقال السلس وكذلك لضمان الرفع المستدام الذي لا رجعة فيه. ومع انتهاء برنامج عمل إسطنبول في عام ٢٠٢٠، ينبغي للدول الأعضاء أن تقرر، خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، الترتيبات المتعلقة بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢١.

٢٠ - وأشار إلى أن المجموعة تسلط الضوء على الاحتياجات الإنمائية الخاصة والتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية، وتشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال وفي الوقت المناسب لبرنامج عمل فيينا في تآزر وانسجام مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتؤكد على ضرورة مواصلة الأعمال التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٩، بما في ذلك إجراء مشاورات بشأن اعتماد نتائج يتم التفاوض عليها والاتفاق بشأنها على صعيد حكومي دولي وتتخذ شكل إعلان سياسي، عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٣٢. وبالإضافة إلى دراسة التقدم الذي أحرزته البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية في تنفيذ برنامج العمل هذا، ينبغي أن يكون استعراض منتصف المدة مناسبة لتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ولتحديد التحديات القائمة والناشئة وكذلك التدابير المضادة، وإطلاق مبادرات عملية محددة من أجل مواصلة الإسراع بوتيرة تنفيذ برنامج العمل.

٢١ - ومضى يقول إن الافتقار إلى السواحل والبعد والمعوقات الجغرافية للبلدان النامية غير الساحلية هي عوامل ترفع من تكاليف التنمية وتشكل تحديات إنمائية رئيسية تعوق بشكل خطير القدرة الإنتاجية والتصنيع وعائدات التصدير ورأس المال الخاص وتدفق الاستثمار وتعبئة الموارد المحلية، مما يؤثر على التنمية المستدامة لتلك البلدان. كما يؤدي الجفاف والتصحر والكوارث المتكررة والآثار المترتبة على تغير المناخ إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها تلك البلدان. ويعد تطوير البنى التحتية عاملاً رئيسياً في خفض تكاليف

المرونة التي كانت تستفيد منها بالنظر إلى مركزها في فئة أقل البلدان نمواً، وذلك بمجرد أن تُرفع أسمائها من تلك الفئة.

١٥ - السيدة شروديروس - فوكس (مديرة مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية): قالت إنه على الرغم من أن رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً يعد إنجازاً لا يتحقق إلا بشق الأنفس ويستحق الاحتفال به، فإن العديد من أقل البلدان نمواً تشعر بالقلق إزاء فقدان بعض الفوائد المحددة. وثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات، وكذلك إلى المزيد من العمل بشأن الحوافز والدعم المقدمين للبلدان التي هي بصدد أن تُرفع أسمائها من تلك الفئة. وقد شكلت الأمم المتحدة فرقة عمل تضم مختلف الوكالات الرئيسية، يرأسها مكتبها، وتناقش كيفية قيام الأمم المتحدة بدعم البلدان على نحو أفضل في عملية رفع اسم البلد من فئة أقل البلدان نمواً.

١٦ - السيد العشماوي (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن العولمة مستمرة في الزيادة، ولكن فوائدها الكبيرة لم يتم بعد تقاسمها بصورة منصفة، لا سيما مع أقل البلدان نمواً. وفي حين انتعش الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية وبدأت اقتصادات أقل البلدان نمواً تشهد نمواً، فقد ظلت هذه البلدان تواجه تحديات خاصة. فمعدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي يشكل خطراً كبيراً على المخطط الزمني لخطة عام ٢٠٣٠، ومن غير المرجح أن يتحقق القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

١٧ - وأوضح أن تغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والأوبئة، والتنقل البشري والنزوح غير المسبوقين، لا تزال كلها تشكل تحديات هائلة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ولتجنب التنازلات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بسبب قيود الميزانية الوطنية، ينبغي تحسين فرص الحصول على التمويل الدولي للأنشطة المتعلقة بالمناخ من أجل دعم جهود التكيف والتخفيف والتنمية المستدامة، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا بد من حل الجمود الحالي في الموافقة على الصندوق الأخضر للمناخ وتحديد موارده بسرعة.

١٨ - وأردف بالقول إن الزيادة بنسبة ٤ في المائة في المساعدة الثنائية المقدمة في عام ٢٠١٧ من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تمثل تطوراً جديراً بالترحيب، لكن إمكانية التنبؤ بالمساعدات ومواءمتها مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نمواً هما أمران ضروريان لتحقيق التنفيذ المستدام للخطة الإنمائية. ويجب على الشركاء في التنمية الوفاء بالتزاماتهم المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والممثلة في تقديم ١٥،٠ إلى

والعالمي. واختتم بيانه قائلاً إن الجماعة الاقتصادية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، سعياً منها لإنشاء منطقة اقتصادية أكثر شمولاً وقدرةً على المنافسة، تقوم أيضاً بتنفيذ عدد من المبادرات الاقتصادية والإئتمانية والتكنولوجية التي أسهمت إسهاماً كبيراً في التخفيف من حدة الفقر وتضييق الفجوة الإئتمانية وتعزيز التنمية المستدامة.

٢٥ - السيد ليغويا (مالوي): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، فقال إن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول قد أسفر عن بوادر إيجابية للنمو الاقتصادي في بلدان المجموعة، ولكن لا يزال مستوى النمو المتوقع أبعد مما كان عليه قبل اندلاع الأزمة. وعلى الرغم من تراجع معدل الفقر في أقل البلدان نمواً، فإن وتيرة تنفيذ برنامج العمل لم تكن كافية لتحقيق الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، وسوف يظل حوالي ٣٥ في المائة من سكان تلك البلدان يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠٣٠ في ظل المعدل الحالي للنمو الاقتصادي. وهناك حاجة إلى أن يُركز المجتمع الدولي اهتمامه على هذه المسألة إذا ما أُريدَ تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٢٦ - وأضاف قائلاً إن أحد مجالات التركيز الرئيسية لبرنامج عمل إسطنبول هو اندماج أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالفائدة، عن طريق زيادة حجم الأسواق وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز الترابط الإقليمي. وفي حين يهدف برنامج العمل وخطة عام ٢٠٣٠ إلى مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من إجمالي الصادرات العالمية، فإن استمرار تراجعها في هذا المجال يشكل مصدر قلق بالغ. ويمكن أن يساعد التنفيذ الكامل للقرارات التي اعتمدت في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لصالح أقل البلدان نمواً إلى حد كبير في تسريع زيادة صادرات أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، وبالنظر إلى أنه لم يتبق سوى عامين فقط على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، فقد تراجع مستوى الدعم الدولي المقدم. وحث السيد ليغويا الدول الأعضاء، بناء على ذلك، على الموافقة على عقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢١. وشدد على وجوب تحقيق أهداف المساعدة الإئتمانية الرسمية المتفق عليها في خطة عمل أديس أبابا، الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، بصورة كاملة.

٢٧ - وأردف قائلاً إنه لم يجرز سوى تقدم ضئيل فيما يتعلق بالتحول الهيكلي الذي يهدف إلى تحقيق المزيد من التنوع في اقتصادات أقل البلدان نمواً: حيث زادت مساهمة قيمة التصنيع المضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,١ في المائة تقريباً على

التنمية في البلدان النامية غير الساحلية، التي هي أعلى بنسبة ٢٠ في المائة عما هو عليه الحال في الدول الساحلية. ويتسم تطوير وصيانة البنية التحتية للنقل العابر، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للطاقة بأهمية قصوى بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية من أجل الحد من التكاليف التجارية وتحسين القدرات التنافسية لهذه البلدان وإدماجها بالكامل في السوق العالمية.

٢٢ - واختتم بيانه بالقول إنه من المهم تعميم برنامج عمل فيينا في خطط وبرامج البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وعلى الشركاء في التنمية والمؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، والوفاء بجميع الالتزامات الواردة في برنامج العمل هذا على وجه الاستعجال. ويتعين مواصلة تعزيز تدابير الدعم، بما في ذلك المساعدة الإئتمانية الرسمية ونقل التكنولوجيا والاستثمار والشراكات. وأعرب عن ترحيب المجموعة في هذا الصدد بالتفعيل الكامل لمركز الفكر الدولي المعني بالبلدان النامية غير الساحلية في منغوليا والتقدم الذي أحرزه في مجال البحوث، وعن دعوتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص إلى تقديم التبرعات إلى هذه الهيئة.

٢٣ - السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية قد أحرزتا تقدماً في تنفيذ برنامجي عمل إسطنبول وفيينا، ولكنهما لا تزالان تواجهان معوقات كبرى في تحقيق التنمية الوطنية، بما في ذلك الفقر وانخفاض القدرة الإنتاجية والاعتماد على الصادرات من السلع الأساسية والطابع البدائي للتحول الاقتصادي والفرص المحدودة للوصول إلى الأسواق والاختناقات في النقل والضعف الشديد في مواجهة آثار الصدمات الخارجية والآثار المترتبة على تغير المناخ. ويجب أن تُمنح تنمية تلك البلدان أولوية خاصة، حيث إنه من غير المرجح أن يتم التغلب على هذه التحديات بدون مساعدة دولية.

٢٤ - وأردف قائلاً إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تدعو الشركاء في التنمية إلى مواصلة مساعدة البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة في تنفيذ برنامجي العمل، وكذلك خطط التنمية الوطنية والخطط الإئتمانية العالمية، بما في ذلك خطة عام ٢٠٣٠. وأطلقت الرابطة، من جانبها، مبادرة التكامل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٠٢، التي تهدف إلى تضييق الفجوة بين الدول الأكثر نمواً وأقل البلدان نمواً من الدول الأعضاء في الرابطة، ومساعدة أقل البلدان نمواً في الرابطة على التعجيل بتحقيق تكاملها الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي

الفئة. وينبغي أن يكون الخروج من تلك الفئة مستداما ولا رجعة فيه. وتساور البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا شواغل تتعلق بمعالجتها، وبخاصة فيما يتعلق بالتعرض للصددمات البيئية والصددمات الأخرى. وتحتاج البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نموا والبلدان التي رُفعت أسماءها من تلك الفئة إلى الدعم المستمر للحفاظ على مسار التنمية فيها.

٣٢ - ويجب تجسيد الأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا بشكل تام في نفس الوقت الذي تجري فيه إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. واختتم بيانه موجهاً الدعوة إلى تعزيز مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض تقديم مساعدة موسّعة ومحددة الهدف.

٣٣ - السيد أريولا راميريس (باراغواي): تكلم باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، فقال إن وزراء خارجية البلدان النامية غير الساحلية قد أعدوا إعلانا استشرافيا محمدا يجسد طموحات تلك البلدان في إحراز التقدم، وذلك عقب اجتماع عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن تنشيط الشراكات من أجل تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠. ولا تزال المجموعة تعلق أهمية كبيرة على الدور الرئيسي للصدكوك الدولية، مثل خطة عمل أديس أبابا واتفاق باريس وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية غير الساحلية.

٣٤ - واستطرد قائلاً إن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا كان بطيئاً أو غير كافٍ في العديد من المجالات، كما يتضح من تراجع النمو الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية ومن مشاركتها المحدودة والمنخفضة في التجارة الدولية. ويعد الإسراع بتنفيذ برنامج العمل بمثابة دعوة إلى تطوير بنى تحتية موثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، واتخاذ تدابير لتيسير التجارة، مثل تصديق البلدان النامية غير الساحلية على اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بتيسير التجارة وتنفيذها لهذا الاتفاق، وإحداث تحول اقتصادي هيكلي يهدف إلى تحقيق قدرة تنافسية فعلية. وحث السيد أريولا راميريس المجتمع الدولي على تحسين الدعم المقدم للبلدان النامية غير الساحلية من أجل التصدي لتلك التحديات.

٣٥ - وأردف قائلاً إن استعراض منتصف المدة الرفيع المستوى لبرنامج عمل فيينا، المقرر عقده في عام ٢٠١٩، يتيح فرصة هامة للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر والشركاء في التنمية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى للوقوف

مدى السنوات الخمس الممتدة حتى عام ٢٠١٦؛ وشكّل قطاع الخدمات ما يقرب من نصف معدل النمو في تلك البلدان، وشكّلت الزراعة حوالي ربع معدل النمو فيها. وزادت الاشتراكات في خدمات الهواتف الخلوية في أقل البلدان نموا، بينما بلغ معدل انتشار الإنترنت في المائة فقط بحلول عام ٢٠١٦، وبلغت نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء ٣٩ في المائة فقط. وسيطلب تعميم الإنترنت والحصول على الطاقة زيادة كبيرة في الاستثمارات الجديدة.

٢٨ - وعلى الرغم من أن معدلات الالتحاق بالمدارس قد تحسنت، فإن مُشمسي إجمالي عدد الأطفال والمراهقين غير المتحقيين بالمدارس في العالم هم من أقل البلدان نموا. وظل معدل وفيات الأمهات والرضع مرتفعاً، شأنه في ذلك شأن معدل البطالة في صفوف الشباب. وأحرز بعض التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ولكن يجب عمل المزيد من أجل تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالمساواة الجنسانية.

٢٩ - وأضاف قائلاً إن أقل البلدان نمواً ما زالت معرضة بدرجة كبيرة لخطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويشير التقرير الخاص عن الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية، الصادر مؤخراً عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى أن حدوث زيادة بمقدار نصف درجة مئوية في متوسط درجات الحرارة العالمية سيؤدي إلى آثار مدمرة على كوكب الأرض، مع تأثر البلدان الضعيفة بشكل غير متناسب. ولذلك، من الضروري اتخاذ إجراءات طموحة على جميع المستويات من أجل الحد من الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية. ودعا الشركاء في التنمية إلى الوفاء بالتزامهم بتخصيص ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول ٢٠٢٠ عن طريق الصندوق الأخضر للمناخ، وقال إنه يتطلع إلى التنفيذ الكامل لاتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٣٠ - ومضى قائلاً إن المجموعة ترحب بإنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا الذي ينبغي أن يبدأ عمله في أقرب وقت ممكن، وخصوصاً فيما يتعلق ببناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، ونقل التكنولوجيا إلى هذه الفئة من البلدان. ودعا الجهات المانحة إلى تقديم الدعم المالي من أجل تشغيل مصرف التكنولوجيا على نحو مُجدٍ.

٣١ - وكان هناك تحرك مشجع نحو الخروج من فئة أقل البلدان نموا، بما يشكل تقدماً طويلاً الأمد في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، ولكنه يشكل أيضاً فقداناً لجميع المزايا الخاصة بتلك

إن بلدان الجماعة، إذ ترحب بتفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً وبالتقدم المحرز في تفعيل آلية تيسير التكنولوجيا، تشجع جميع الشركاء في التنمية على تقديم المساعدة المالية والتقنية من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال لكلا المبادرتين. وترحب بلدان الجماعة أيضاً باعتماد وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٤٠ - واختتم بيانه قائلاً إن بلدان الجماعة تشجع على المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء في استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل فيينا لعام ٢٠١٩، وهو أمر مهم لتنفيذ البلدان النامية غير الساحلية لخطة عام ٢٠٣٠. وينبغي أن تنطوي نتائج الاستعراض على تجديد الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

٤١ - السيد سينيها (الهند): قال إنه يثني على مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية للجهود التي يبذلها في إنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، بما يؤكد اعتقاد حكومته بأن أفضل السبل لتحقيق التقدم هو من خلال التعاون الدولي، ووفقاً لروح هذا التعاون، قدمت الهند مساهمتها المالية إلى الصندوق الاستئماني للمصرف.

٤٢ - ويُقاس نجاح تصميم الدول الأعضاء على عدم ترك أي أحد خلف الركب بمدى التقدم الذي تحزره البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة. ولم تسهم البلدان جميعها بشكل كامل في التقدم الاجتماعي والاقتصادي الذي يشهده العالم على مدى العقود الأخيرة. وكانت أقل البلدان نمواً محرومة بصورة كبيرة من الناحية الإنمائية، وواجهت عقبات كأداء في سبيل النمو، وكانت عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية والكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان ولأمراض المعدية. وبالمثل، تواجه البلدان النامية غير الساحلية تحديات هيكلية تتعلق بالصعوبات الناجمة عن موقعها الجغرافي، مما يتسبب في تكبدها تكاليف باهظة بشكل غير متناسب في مجالي النقل والتجارة تعيق قدرتها على المنافسة واندماجها في الأسواق العالمية ونموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. وبالتالي، فإن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية تستحق اهتماماً خاصاً بموجب أحكام برنامجي عمل إسطنبول وفيينا، وقد أتاح استعراض منتصف المدة لهذين البرنامجين الفرصة لزيادة أوجه التآزر مع خطة عام ٢٠٣٠.

٤٣ - وأردف قائلاً إن الهند ما زالت ملتزمة تماماً بدعم النمو والتنمية بوتيرة سريعة في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، عن طريق

على ما حققته من إنجازات وعلى ما تبقى من التحديات التي تواجهها، فضلاً عن الخيارات المتاحة للتعجيل بتنفيذ برنامج العمل. وتدعو المجموعة جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في الأعمال التحضيرية للاستعراض والمشاركة في إجراءاته.

٣٦ - واختتم بيانه قائلاً إن تحسين التعاون وتعزيز الشراكات وإيجاد حلول ابتكارية أمور ضرورية لتمكين البلدان النامية غير الساحلية من المضي قدماً على طريق تحقيق تنمية مستدامة لا تترك أحداً خلف الركب. وينبغي أن تُمنح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأولوية للقطاعات الاقتصادية وبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية. وينبغي أن تعمل المنظومة على تحسين الدعم المقدم لتلك البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٧ - السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن جميع البلدان تواجه تحديات يومية محددة في عملها من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولكن المتوسطات الوطنية التي تستند إلى متوسط دخل الفرد لا تجسد دائماً وبشكل تام خصوصيات البلدان النامية واحتياجاتها والتحديات التي تواجهها. وتتطلب خطة عمل أديس أبابا وضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تراعي الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإنتاج المحلي، والثغرات الهيكلية على جميع المستويات.

٣٨ - وأضاف قائلاً إنه يجب وضع منهجيات تراعي بشكل أفضل الواقع المعقد والمتنوع للبلدان المتوسطة الدخل. ويساور الدول الأعضاء في الجماعة القلق إزاء انخفاض فرص الحصول على التمويل بشروط ميسرة كلما زادت معدلات الدخل فيها، وبالتالي قد تكون غير قادرة على الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من مصادر أخرى. وفي هذا السياق، تتطلع الدول الأعضاء في الجماعة إلى انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ لمناقشة الثغرات والتحديات التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. كما أعادت البلدان المتوسطة الدخل تأكيد التزامها بتعزيز النظر على نحو ملائم في الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً والتحديات الخاصة التي تواجهها، وذلك وفقاً لبرنامجي عمل فيينا وإسطنبول.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن الجماعة أيدت استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً، وتوقعت نتائج الرصد الإيجابية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً. وقال

أقل البلدان نمواً عن طريق توسيع نطاق التعريفات التفضيلية لتعزيز فرص وصول منتجاتها إلى الأسواق.

٤٧ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الروسي، بوصفه بلداً رئيسياً من بلدان المرور العابر، يعلق أهمية كبيرة على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية، ويسعى إلى تعزيز تكاملها الإقليمي ودون الإقليمي كوسيلة لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. وقال إن حكومة بلده قد خصصت، بغية تعزيز تنفيذ برنامج عمل فيينا، ٣٠٠ ٠٠٠ دولار للصندوق الاستثماري للبرنامج في عام ٢٠١٨.

٤٨ - وأعرب في ختام بيانه عن اهتمام الاتحاد الروسي بمواصلة تطوير شبكة الطرق الآسيوية السريعة، وبمواصلة تعزيز أوأصر التعاون مع الصين ومنغوليا وكوريا الجنوبية، بسبل من بينها تطوير إمكانات المرور العابر في شمال شرق آسيا بغية تنفيذ مشاريع البنى التحتية الرئيسية. وكان أحد هذه المشاريع تشييد محطة الحبوب في ميناء زارويينو الروسي الذي سيعود بالنفع على جميع الشركاء وسيساعد في كفاءة الأمن الغذائي في جميع أنحاء منطقة شمال شرق آسيا.

٤٩ - السيدة حمدوني (المغرب): قالت إن المناقشة الحالية تمثل فرصة للتأكيد على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي التزاماً قوياً ولا رجعة فيه تجاه أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يوفر لها الدعم العاجل لمواجهة تحدياتها الهيكلية. وقد حان الوقت للوفاء بالالتزامات المالية وغير المالية المقطوعة تجاه أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، وإبداء الإرادة السياسية من خلال التعاون وبذل الجهود المتسقة لمساعدة تلك البلدان في التغلب على العقبات التي تواجهها.

٥٠ - وأعلن استعراض لجنة السياسات الإنمائية لعام ٢٠١٨ الذي يجري كل ثلاث سنوات عن وجود عدد قياسي من أقل البلدان نمواً الجاهزة لرفع أسمائها من تلك الفئة، ولكن تلك الدول لا تزال بعد مرور ثلاث سنوات على اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، من أكثر البلدان عرضة للكوارث الطبيعية وتغير المناخ والأزمات المالية والتحديات التمويلية، وهي تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أهمية رفع أسماء تلك البلدان من فئة أقل البلدان نمواً بالنسبة للتنمية فيها، فهي لا تزال تحتاج إلى الدعم في هذه العملية لكفالة الانتقال السلس والمتسق مع استراتيجياتها ومستويات التنمية فيها.

المساعدة الإنمائية التي تقدمها والتي تهدف إلى تعزيز بناء القدرات الإنتاجية والقوة المؤسسية وتطوير البنى التحتية وتقديم الخبرة التقنية والمساعدة المالية لإرساء الاستدامة على المدى الطويل. واستطرد قائلاً إن مؤتمرات القمة الثلاثة لمنتدى الهند وأفريقيا ومؤتمر قمة منتدى الهند وجزر المحيط الهادئ للتعاون بلورت العلاقة الخاصة التي تربط بين الهند وتلك البلدان. وعلى الرغم من التراجع المثير للقلق في مستويات المعونة المقدمة من المانحين إلى أقل البلدان نمواً، استمر توسيع نطاق الدعم المقدم من الهند بشكل كبير.

٤٤ - واختتم بيانه قائلاً إن الهند قامت على الصعيد المتعدد الأطراف، بإنشاء صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة في عام ٢٠١٧ لتعزيز جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع التركيز على المشاريع الإنمائية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأقامت خمس وعشرون دولة من الدول الأعضاء شراكات مع الصندوق منذ إنشائه. وأقامت الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أيضاً شراكة نشطة في شكل صندوق استثماري مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة البلدان النامية.

٤٥ - السيد أوستينوف (الاتحاد الروسي): قال إن تقارير الأمين العام عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية (A/73/291 و A/73/80-E/2018/58 و A/73/297) تبين أن البلدان من هاتين الفئتين لا تزال تواجه صعوبات بالغة في عملها من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ولم ينفذ برنامج عمل إسطنبول بالكامل، وكان التحول الهيكلي في أقل البلدان بطيئاً، وتناقصت حصتها في التجارة العالمية، وظلت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية غير كافية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لمواجهة تلك التحديات الكبرى. ويتطلب تنفيذ برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نمواً وخطة عام ٢٠٣٠ اتخاذ أقل البلدان نمواً خطوات حازمة على الصعيد الوطني لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية بهدف إنشاء قطاعات اقتصادية أكثر قابلية للاستمرار وأكثر استدامة من الناحية التكنولوجية.

٤٦ - ومع ذلك، فقد أُحرز بعض التقدم على الرغم من استمرار الصعوبات. واستطرد قائلاً إن اثني عشر بلداً قد استوفت معايير رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً، واقتربت أربعة بلدان من تحقيق ذلك الهدف، بما يشير إلى زيادة فعالية تعبئة الموارد المحلية، وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية، وتحسين فرص الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة في تلك البلدان. وقال إن الاتحاد الروسي يواصل تقديم المساعدة إلى

٥١ - وهناك حاجة لتجديد الجهود واستمرارها من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، الذي ينص على الأهمية الحيوية للدعم الدولي المستمر والخاص في التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، ينبغي تحسين شروط التجارة التفضيلية من خلال الحد من الحواجز غير الجمركية، لا سيما من خلال تخفيف قواعد المنشأ.

٥٢ - ومضت قائلة إن المغرب لطالما كان متفهماً للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة. وهو يشارك الآمال التي بلورت تلك البلدان صيغتها في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٣ - واختتمت ببيانها بالقول إن حكومة بلدها تتعاون بشكل وثيق مع أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في مجالات مثل التعليم، والسياحة، والطب، وفي قطاعي المياه والكهرباء.

٥٤ - السيدة تشودن (بوتان): قالت إن وفد بلدها منخرط حالياً في العملية الحكومية الدولية المتعلقة برفع اسم بوتان من فئة أقل البلدان نمواً. ويمثل رفع الاسم من الفئة شهادة على نجاح البلد وينبغي الاحتفال به. فالنسبة لبوتان، يمثل رفع اسمها تنويهاً لأكثر من ٥٥ عاماً من التنمية المخطط لها والمدججة في الأطر والسياسات الوطنية، فضلاً عن التعاون الناجح مع شركائها في التنمية والعمل الشاق والتفاني الدؤوب لمواطنيها، وهو أمر يُشعر حكومتها وشعبها بالامتنان.

٥٥ - وعلى الرغم من أن رفع اسم بلدها من الفئة يمثل معلماً هاماً في رحلته صوب التنمية المستدامة، فإنه ليس غاية في حد ذاته. وبوتان بوصفها أحد البلدان النامية غير الساحلية الصغيرة، تفخر بما أنجزته حتى اليوم، ولكنها لا تزال حذرة بسبب التحديات الهائلة المتبقية. ويجب كفالة ألا يؤدي رفع الاسم من الفئة إلى تقويض الإنجازات الإنمائية السابقة. وينبغي أن يكون رفع الاسم من الفئة مستداماً ولا رجعة فيه.

٥٦ - ومع اقتراب الموعد النهائي الذي حدده برنامج عمل اسطنبول والقاضي بأن يصل عدد أقل البلدان نمواً إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠، فإن إضافة أربعة بلدان جديدة منها في عام ٢٠١٨ إلى قائمة البلدان التي تستوفي معايير الرفع من تلك الفئة، بما في ذلك

٥٧ - ولا بد من تمكين البلدان المؤهلة لرفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً لكي تقارب الرفع بثقة نابعة من التأهب الوطني والالتزام السياسي. وستعزز تلك الثقة إذا انتقلت البلدان التي هي في طور رفع أسمائها من فئة أقل البلدان نمواً بوتيرة مناسبة وممكنة بالنسبة لها، وإذا ما توافرت تدابير الدعم الدولية المحددة لكفالة الانتقال السلس دون تعطيل التدابير الإنمائية الجارية. وقد يؤدي رفع الاسم من تلك الفئة قبل أوانه إلى نتائج عكسية ويلقي بظلال من الشك على استدامته.

٥٨ - السيدة باترسورين (منغوليا): قالت إن البلدان النامية غير الساحلية تواجه تحديات خاصة، وتعاني من ضعف القدرات الإنتاجية، وهي تعتمد بشكل كبير على السلع الأولية وشديدة التأثر بالعوامل الخارجية على حد سواء، مما يؤثر على التنمية الاجتماعية فيها. وتحتاج تلك البلدان إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي لتوليد المزيد من النمو الاقتصادي وتحسين رفاه سكانها. واستعراض منتصف المدة الرفع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا الذي سيعقد في عام ٢٠١٩ مهم لدراسة التقدم المحرز حتى الآن وتبادل أفضل الممارسات والخبرات، فضلاً عن تحديد العقبات واقتراح تدابير مضادة جديدة.

٥٩ - وقد شهدت منغوليا طفرة اقتصادية مع تسريع حركة التجارة الخارجية، وتوسيع الاستثمارات بشكل كبير، وتحقيق فائض في الميزانية خلال العامين الماضيين. وفي أعقاب تنفيذ مرفق التمويل الممدد، ازداد النمو الاقتصادي المنغولي من حوالي ١ في المائة عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٦ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠١٨، ومن المتوقع أن يبلغ ٨ في المائة عام ٢٠١٩. ولمواصلة تحسين سبل النفاذ إلى السوق وتوفير بيئة استثمارية أكثر ملائمة، وقّعت حكومة بلدها على اتفاق شراكة اقتصادية مع اليابان عام ٢٠١٦، وأتمت دراسة جدوى مشتركة بشأن اتفاق مماثل مع جمهورية كوريا. وهي أيضاً بصدد إجراء دراسة جدوى لإبرام اتفاق للتجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية.

٦٠ - وخلال السنتين الماضيتين، أبرمت منغوليا اتفاقات مع البلدان المجاورة، بما في ذلك الصين والاتحاد الروسي، بهدف تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات من قبيل النقل عبر السكك الحديدية

(٢٠١٥-٢٠٢٤)، وينبغي للشركاء في التنمية الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٤ - وللتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي دور حاسم في تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى تكثيف التعاون من أجل إدماج البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية بغية توسيع نطاق أسواق صادراتها وتنويع سلال صادراتها. وتؤدي أفغانستان دوراً أساسياً في الربط الإقليمي والأقاليمي، مما يمثل عنصراً تمكينياً شاملاً لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من الخطط الإنمائية الأخرى، والذي ينبغي إيلاؤه المزيد من الاهتمام في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وينطبق الأمر على تبسيط التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره. ويؤثر تغير المناخ وآثاره في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية على نحو غير متناسب. ولذلك فهو يدعو إلى التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لاتفاق باريس.

٦٥ - السيدة وانغ يان (الصين): قالت إن النمو الاقتصادي العالمي يفقد زخمه، وتعرض العولمة للانتكاس، وتتصاعد النزعة الحمائية والنهج الانفرادي. وما زالت الفجوات الفاصلة بين الأغنياء والفقراء وبين الشمال والجنوب تمثل تحديات بارزة. والبيئة الخارجية التي تواجهها أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أكثر تعقيداً وخطورة. ويظل التنفيذ الشامل لخطة عام ٢٠٣٠ مهمة شاقة. وأعربت عن أمل الصين في أن تعمل جميع الأطراف معاً على ترجمة التزاماتها إلى عمل، وتنفيذ أهداف برنامجي عمل إسطنبول وبيينا بفعالية، وتعزيز التقدم الاجتماعي - الاقتصادي الشامل في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة.

٦٦ - وبوصفها أحد أكبر البلدان النامية، تدعم الصين بقوة تنمية أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية من خلال مساعدتها من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأضافت أن حكومة بلدها تعمل بنشاط على تنفيذ التدابير التي أعلن عنها الرئيس شي جينبينغ دعماً لتلك البلدان، وعلى تعزيز التصنيع في أقل البلدان نمواً عن طريق اتخاذ خطوات من قبيل تخفيف الديون الحكومية الدولية، وإنشاء صندوق المساعدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقديم المعونة لصالح التجارة، وزيادة الاستثمار في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وتطبيق معدل التعريفات الصفري على ٩٧ في المائة من الواردات من أقل البلدان نمواً.

وسبل الوصول البحرية إلى البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، فقد وافقت على إنشاء ممر اقتصادي ثلاثي الأطراف مع البلدين لزيادة حجم المبادلات التجارية وكفاءة القدرة على المنافسة وتيسير النقل عبر الحدود وتطوير الهياكل الأساسية. وسيساعد مركز اللوجستيات الإقليمي المنشأ حديثاً في تطوير ذلك الممر وتيسير مشاركة منغوليا في الاقتصاد الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تساعد مبادرة تيسير السفر لبلدان الحزام والطريق التي وضعتها حكومة بلدها على تهيئة بيئة مؤاتية لزيادة التجارة والاستثمار والقدرة على الاتصال والتعاون الاقتصادي.

٦١ - ومن شأن مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية أن يعزز القدرات التحليلية لهذه البلدان ودعم جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وبرنامج عمل بيينا. وفي هذا السياق، حثت جميع البلدان النامية غير الساحلية المتبقية على تصديق الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع الفكر، ودعمت الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار بشأن منحه مركز المراقب لدى الجمعية العامة (A/C.6/73/L.8).

٦٢ - السيد أمين (أفغانستان): قال إن اتباع نهج متوازن ومتكامل أمر أساسي للتصدي للتحديات الإنمائية في البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، ولبناء أوجه تآزر واتساق بين جميع برامج عمل الأمم المتحدة ذات الصلة. وبوصفها من أقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والمتضررة من النزاعات، تواجه أفغانستان معضلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بينما تقف في صدارة مكافحة الإرهاب العالمي. ومضى قائلاً إنه على الرغم من التحديات الأمنية والإنمائية، فإن حكومة بلده ملتزمة التزاماً راسخاً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أدرجتها بالفعل في إطارها الوطني للسلام والتنمية، والبرامج الأخرى ذات الأولوية، والميزانية الوطنية.

٦٣ - ويظل تطوير الهياكل الأساسية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والطاقة أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية. وتواجه أفغانستان والمنطقة المحيطة بها فجوة كبيرة جداً في مجال الهياكل الأساسية، وينبغي معالجتها باستخدام نهج جماعي ومتكامل. والمساعدة الدولية أمر لا غنى عنه بالنسبة للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة لكي تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي حين أن حكومة بلده ملتزمة بخفض اعتمادها تدريجياً على المعونة، هناك حاجة إلى مواصلة تقديم الدعم الدولي لها طوال مدة عقد التحول

وسائل التنفيذ. وتترتب على العديد من التحديات الإنمائية التي تواجهها نيبال آثار تراكمية في أدائها الإنمائي، وقد أفضت إلى جعل منتجتها أقل قدرة على المنافسة، مما أدى إلى زيادة عجزها التجاري. وبالتالي، فإن تطوير القدرة على الاتصال وتيسير التجارة ونقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار لا تزال أموراً ذات أولوية بالنسبة لها.

٧٢ - والتفعيل الكامل والفعال لمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً أمر بالغ الأهمية في مجال نقل التكنولوجيا الحيوي. وتواجه البلدان المسجلة في فئتي أقل البلدان نمواً وغير الساحلية في آن معاً المزيد من التحديات، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال التجارية والاضطلاع بالأنشطة الإنمائية، إضافة إلى مواجهة الكوارث وتغير المناخ. وكون هذه البلدان نائية وغير ساحلية ويتعذر وصولها إلى البحر، فإن مسار التنمية فيها يتسم بصعوبة بالغة.

٧٣ - واحتتم بيانه بالقول إن التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا في تآزر مع خطة عام ٢٠٣٠ أمر بالغ الأهمية. وسيوفر استعراض منتصف المدة المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٩ فرصة لمواصلة التعجيل في تنفيذ برنامج العمل، وإضافة التزامات جديدة عند الاقتضاء. ودعا أيضاً إلى تشغيل مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية بشكل فعال.

٧٤ - السيدة نيوميسي (جمهورية مولدوفا): قالت إن البلدان النامية غير الساحلية لم تحقق سوى تقدم بسيط في تنفيذ برنامج عمل فيينا. ولا تزال تواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد، ولا سيما من حيث تطوير البنية التحتية وصيانتها، والتجارة الدولية والتحول الاقتصادي الهيكلي، وتتخلف عن الركب في تحقيق معظم غايات التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، على نحو ما يوضح استمرار انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي الذي بلغ في عام ٢٠١٦ أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٨.

٧٥ - وأضافت قائلة إن تولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني، إلى جانب استمرار الدعم المقدم من الشركاء في التنمية أمران بالغ الأهمية بالنسبة لتعبئة الموارد المالية وغير المالية سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتمثل زيادة التعاون الدولي وتعزيز الشراكات أيضاً عنصراً حيوياً في تنفيذ برنامج عمل فيينا وخطة عام ٢٠٣٠ في البلدان النامية غير الساحلية. والاستثمارات اللازمة للبنية التحتية الجيدة النوعية والمستدامة والقادرة على الصمود، و للنقل والمياه والصرف الصحي، وبناء القدرات الإنتاجية، والتحول الاقتصادي الهيكلي، والقيمة المضافة وتنويع الصادرات، تفوق بكثير قدرات تلك البلدان.

٦٧ - وللسنوات عديدة، ما فتئت الصين تمثل أكبر سوق وأكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر لصالح أقل البلدان نمواً، وهي تعلق أهمية كبيرة على التعاون العملي مع تلك البلدان. ووفقاً لمبادرة الحزام والطريق التي تتسم بمشاورات واسعة النطاق وتقدم مساهمات مشتركة وتقاسم المنافع، تنوي حكومة بلدها زيادة التعاون مع تلك البلدان، وزيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للنقل وتمويلها، وزيادة تدابير تيسير التجارة، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة المخاطر الاقتصادية وتحقيق التحديث الصناعي والتحول الهيكلي.

٦٨ - وتدعم الصين تحرير التجارة والعملة الاقتصادية، وتعزز فتح أسواقها للبلدان النامية الأخرى. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ستقيم الصين معرضها الدولي الأول للاستيراد في شنغهاي، وسوف ترحب بمشاركة البلدان النامية في ذلك الحدث. وقد اتخذت ترتيبات خاصة لمشاركة أقل البلدان نمواً، وسوف تلغي رسوم الحضور للبلدان الأفريقية من تلك الفئة.

٦٩ - وأخيراً، تدعم الصين كلاً من الاستعراض الشامل رفيع المستوى لمنتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا، المقرر عقده خلال عام ٢٠١٩، ومؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً المزمع عقده خلال عام ٢٠٢١.

٧٠ - السيد ثابا (نيبال): قال إن أقل البلدان نمواً هي الأكثر ضعفاً، وتستحق احتياجاتها المحددة والتحديات التي تواجهها اهتماماً خاصاً. وهناك حاجة إلى قيام الجميع بحملة كبيرة لتسريع وتيرة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول وتحقيق التآزر مع خطة عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من أن لجنة السياسات الإنمائية قد رشحت بلداناً أخرى من أقل البلدان نمواً لرفع أسمائها من تلك الفئة في عام ٢٠١٨، فإن تحقيق ذلك الهدف لا يزال بعيد المنال. ويلزم تجديد الالتزام وتنشيط الجهود العالمية، فضلاً عن دراسة الأخطاء الحاصلة حتى اليوم.

٧١ - وأعرب العديد من أقل البلدان نمواً عن قلقها إزاء سلاسة واستدامة رفع أسمائها من تلك الفئة، فضلاً عن تعزيز واستمرار الدعم الدولي الذي يمكن التنبؤ به. وقد أرجأت لجنة السياسات الإنمائية النظر في رفع اسم نيبال من تلك الفئة إلى الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات نتيجة لهذه الشواغل، وينبغي أن يمثل ذلك جزءاً من المناقشات المتعمقة خلال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً. ولا تقتصر القضية الأساسية على مجرد الاعتراف بالتحديات المحددة التي تواجهها تلك البلدان، ولكنها تشمل أعمال

٧٩ - وتابعت قائلة إن التقرير لم يبرز التقدم المحرز في ملديف منذ رفع اسمها من تلك الفئة فحسب، بل يبرز أيضاً تزايد أوجه ضعفها. وإن بلدها محظوظ لإقامة شراكات هامة ساعدته على تنفيذ مشاريع البنى التحتية الواسعة النطاق التي تشجع معدلات النمو الاقتصادي الهائلة في السياحة وفي قطاعات أخرى. وكان الحصول على التمويل معقداً بالنسبة للملديف بصفتها دولة جزرية صغيرة نامية. لذا، يتعين أن تكون المؤسسات المالية الدولية أكثر تجاوباً ومرونة عند النظر في طلبات هذه البلدان الحصول على تمويل بشروط ميسرة، ولا سيما البلدان التي رُفعت اسمائها من تلك الفئة حديثاً، وينبغي لها أن تزيد من مواءمة سياساتها المتعلقة بالإقراض مع خطة عام ٢٠٣٠. واختتمت ببيانها قائلة إن محنة البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة تتطلب دراسة متأنية ودعمًا مستمرًا من منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التنمية والمؤسسات المالية، فضلاً عن إيجاد حلول مضممة خصيصاً لتلبية احتياجاتها.

٨٠ - السيد ماديسا (بوتسوانا): قال إن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال تواجه العديد من التحديات الإنمائية بعد مرور أربع سنوات على اعتماد برنامج عمل فيينا. ولا تزال تكاليف النقل مرتفعة مقارنة بالاقتصادات الساحلية، في وقت يستمر فيه انخفاض حجم التبادل التجاري. ولا تتسم اقتصادات معظم البلدان النامية غير الساحلية بما يكفي من التنوع ويستمر اعتمادها على المواد الأساسية المنفردة، مما يجعلها هشّة أمام الصدمات الخارجية. ويتضرر الأمن الغذائي والزراعة من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في معظم هذه البلدان التي تُعدّ هي أيضاً الأشدّ تأثراً بتغير المناخ والأقلّ قدرةً على تنفيذ تدابير التخفيف والتكيف.

٨١ - وأضاف قائلاً إن العوامل الجغرافية وحدها تجعل تكلفة إنشاء الأعمال التجارية في البلدان النامية غير الساحلية عالية، مما يجرمها من الاستثمار الأجنبي المباشر المهم. ونتيجة لذلك، لا تملك اقتصاداتها إلا قاعدة ضيقة ولا تندمج بما فيه الكفاية في النظام التجاري العالمي. وللتصدي لهذه التحديات الإنمائية، أشار إلى أن بوتسوانا تحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه للبلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها على تطوير البنى التحتية اللازمة لحركة السلع والخدمات. وتدعو أيضاً إلى زيادة بناء القدرات بالإضافة إلى المساعدة التقنية والمالية من أجل تطوير شبكات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات السلكية واللاسلكية، فضلاً عن البنى التحتية للمياه والطاقة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم إسهاماً كبيراً

والتقدم الضئيل المحرز في مجالات الصحة والتعليم والطاقة مهددٌ بضعف هذه البلدان الشديد تجاه آثار تغير المناخ، لاسيما الفيضانات والجفاف والتصحر وتدهور الأراضي.

٧٦ - وتابعت قائلة إن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دوراً معززاً في إذكاء الوعي بالتحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية وفي الاستفادة من الشراكات وبناء القدرات من أجل المساعدة في تنمية هذه البلدان. وفي هذا السياق، أوضحت أن وفد بلدها يثني على الأنشطة التي ينفذها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دعماً لتنفيذ برنامج عمل فيينا ومتابعته واستعراضه. واختتمت ببيانها قائلة إن ما تقدمه الأمم المتحدة والشركاء في التنمية من مساعدة يكتسي أهمية في تنظيم استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى بشأن تنفيذ برنامج عمل فيينا في عام ٢٠١٩.

٧٧ - السيدة زاهر (ملديف): قالت إن الاستعراض الأخير الذي تجريه لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات أظهر أن ١٢ من أقل البلدان نمواً تستوفي المعايير للارتقاء إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. بيد أن وفد بلدها يرى ضرورة إعادة النظر في المعايير التي استندت إليها اللجنة لاتخاذ قرارها بشأن رفع اسم البلدان من فئة أقل البلدان نمواً، ويُعرب عن قلقه من أن ثلاثة من البلدان الخمسة التي استوفت معيار الدخل وحده سجلت أعلى معدلات الضعف الاقتصادي.

٧٨ - وأضافت قائلة إن الدول الجزرية الصغيرة النامية المحددة لرفع اسمائها من فئة أقل البلدان نمواً لا تستوفي معيار مؤشر الضعف الاقتصادي، حتى بعد رفع اسمائها من تلك الفئة. لذلك، ينبغي أن يفي كل بلد بهذا المعيار قبل رفع اسمه من تلك الفئة. وكان تقرير الأمين العام (A/73/291) واضحاً عندما تحدث عن كون الشدائد الاقتصادية والمالية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية بعد رفع اسمائها من تلك الفئة تعزى أساساً إلى أوجه الضعف الهيكلي والجغرافي. ومن ثم ينبغي لاقتصادات تلك البلدان أن تكون قادرة على مواجهة مواطن الضعف قبل رفع اسمائها من الفئة. وثمة حاجة ماسة إلى استراتيجية انتقال سلس للبلدان التي تُرفع اسمائها من الفئة تعالج أوجه الضعف الخاصة بها، وينبغي أيضاً توفير دعم إضافي بعد رفع اسمائها من الفئة للمحافظة على زخم المكاسب الإنمائية. وتتمتع منظومة الأمم المتحدة بوضع مثالي يمكنها من مساعدة هذه البلدان على وضع وتنفيذ التدابير الرامية إلى بناء المرونة الاقتصادية.

الوضع إلا بالتعاون بين بلدان المرور العابر. وتعاني البلدان النامية غير الساحلية أيضاً من ثغرات ضخمة في البنى التحتية، فإن وُجد لها حل، ستمكّن تلك البلدان من تعزيز التكامل الإقليمي وتخفيض تكاليفها التجارية وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي.

٨٧ - واستمر قائلاً إنه بالنظر إلى أن إثيوبيا تنتمي في الآن ذاته إلى أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، فقد عملت على تنفيذ برنامجي عمل إسطنبول وفيينا عن طريق إدماجهما في خططها الإنمائية الوطنية، وبفضل ذلك يستمر ناتجها المحلي الإجمالي في بلوغ معدلات أعلى من هدف ٧ في المائة. واحتتم بيانه موضحاً إن حكومة بلده تعمل أيضاً على تعزيز التحول الهيكلي والاستثمار في البنى التحتية المادية والاجتماعية من أجل تحسين القدرة الإنتاجية بالموازاة مع العمل عن كثب مع البلدان المجاورة سعياً إلى تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين. وثمة حاجة إلى بذل الجهود الوطنية من أجل تنفيذ برنامجي العمل من خلال تشييط شراكة عالمية.

٨٨ - السيد موسوندا (زامبيا): قال إن أقل البلدان نمواً تعمل على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول منذ عام ٢٠١١، لكن لم يحرز سوى تقدم ضئيل في الحد بشكل كبير من الفقر وتحلف النمو في تلك البلدان وبعض البلدان النامية غير الساحلية. ويتعين تحقيق أكبر استفادة من السنتين المتبقيتين لتنفيذ برنامج العمل ومن الزخم المكتسب من أجل التغلب على العديد من عوائق التنمية دون أن يتخلف أحد عن الركب.

٨٩ - وأضاف قائلاً إن تبادل ونقل الابتكارات التكنولوجية والاستثمارات هما عنصران أساسيان لتحسين القدرات الإنتاجية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم وأسس التنمية المحدية والمستدامة، مثل تطوير البنية التحتية، وتعزيز القيمة المضافة، والإصلاحات المؤسسية والسياساتية والقانونية لتهيئة بيئات مواتية للأعمال التجارية.

٩٠ - وتابع قائلاً إن زامبيا تستثمر بشكل كبير في البنى التحتية للطاقة والمياه والصرف الصحي والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي في قطاع النقل، تستغل الحكومة الموقع الجغرافي للبلد مع ثمانية بلدان مجاورة لجعله المركز المفضل للنقل والمرور العابر في المنطقة. وأقامت زامبيا شراكات مع بلدان المرور العابر والكيانات الإنمائية الأخرى من أجل تطوير ممرات النقل. وتُجري أيضاً إصلاحات تيسر حصول الجميع على

في مساعدة تلك البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

٨٢ - واحتتم بيانه قائلاً إن حكومة بلده تواصل بذل جهود متضافرة لتنفيذ مشاريع تيسر حركة البضائع عبر حدودها بمزيد من السرعة والكفاءة، بما في ذلك تشييد جسر لنقل البضائع على طول الممر بين الشمال والجنوب، وتنفيذ مشروع بناء طريق رئيسي بين ناميبيا و جنوب أفريقيا لنقل السلع بين البلدين بصورة أسرع وأقل تكلفة. وعلى الرغم من هذه المبادرات، فإن بوتسوانا تحتاج إلى دعم الشركاء في التنمية لمواجهة التحديات العديدة التي لا تزال تواجهها بوصفها بلداً من البلدان النامية غير الساحلية المتوسطة الدخل.

٨٣ - السيد غايتو (إثيوبيا): قال إن أقل البلدان نمواً عملت جاهدة على تنفيذ برنامج عمل إسطنبول بدعم من الشركاء في التنمية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال الحد من الفقر والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والوصول إلى الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يستمر وجود ثغرات في التنفيذ ينبغي ملؤها بغية تحقيق الغايات ذات الصلة. وبالنظر إلى أنه لم يتبق إلا سنتان ونصف للتنفيذ، فإن إثيوبيا تحت أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية على زيادة تنسيق الجهود من أجل تنفيذ برنامج العمل على نحو متكامل ومعجل، فهو جزء لا يتجزأ من خطة عام ٢٠٣٠. وتحت أيضاً الشركاء في التنمية على تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، ولا سيما من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بأقل البلدان نمواً.

٨٤ - وأضاف قائلاً إنه لأول مرة في تاريخ فئة أقل البلدان نمواً، استوفى ١٢ بلداً معايير رفع أمانها من تلك الفئة. وثمة حاجة إلى ضمان انتقال سلس يراعي الخطط الإنمائية الوطنية والتحديات المستجدة.

٨٥ - وتابع قائلاً إن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية يحتاج إلى الدعم من جميع الدول الأعضاء في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، الذي سيكون فرصة لتقييم تنفيذ برنامج عمل إسطنبول وإقامة شراكة جديدة تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠.

٨٦ - ومضى قائلاً إن برنامج عمل فيينا يمثل فرصة للتصدي للتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية المتصلة بموقعها الجغرافي، وقد أحرز بعض التقدم في هذا الصدد. بيد أن اعتماد هذه البلدان على عدد محدود من سلع التصدير يجد من مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، ولا يمكن أن يتحسن هذا

المحلي الإجمالي والمشاركة في التجارة الدولية. فمن الأهمية بمكان حشد الدعم لتحويل هذه الدول إلى بلدان "موصولة برأ"، بما في ذلك من خلال سد الثغرات في تمويل البنى التحتية والنقل وتعزيز قدرة تلك البلدان على المشاركة في سلاسل الإمداد العالمية.

٩٦ - السيدة **خينغ** (ميانمار): قالت إن أقل البلدان نمواً هي أكثر شرائح المجتمع الدولي ضعفاً وتستحق اهتماماً فورياً وخصوصاً. ويهدف برنامج عمل اسطنبول إلى تمكين نصف هذه البلدان من التأهل لرفع اسمائها من هذه الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، لكن بلوغ هذا الهدف لا يزال بعيد المنال. وبعد ثلاث سنوات من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومع تبقي عامين لتنفيذ برنامج العمل، ما زالت أقل البلدان نمواً متأخرة عن البلدان النامية الأخرى في جميع الأهداف تقريباً، وهي تواجه الفقر والعوائق الهيكلية. واستمر انخفاض حصتها من الصادرات في التجارة العالمية وظل الاستثمار الأجنبي المباشر محدوداً. وقد بدأ النمو في الزيادة لكنه ظل أقل بكثير من هدف الـ ٧ في المائة. وهناك حاجة إلى بذل جهد أكبر من جميع الجهات. وقالت إن وفد بلدها طلب أيضاً دعماً من الدول الأعضاء لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٢١.

٩٧ - ومضت قائلة إنه بالرغم من المخاطر المتعددة الأبعاد والضغط الخارجي والداخلي والتعقيد الهائل للقضايا التي تواجهها ميانمار، فإن بلدها ميانمار ملتزم بأن يكون عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي. فقد أدرجت ميانمار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في خطتها الوطنية للتنمية المستدامة، وتسعى حكومة بلدها جاهدة لتحقيق التوازن الصحيح بين التنمية والاستقرار. كما بُذلت جهود لتعزيز الاقتصاد وزيادة القدرة على الصمود إزاء الصدمات وتحقيق الاستقرار في أسس الاقتصاد الكلي، مما أسفر عن نمو كبير وانخفاض في مستوى الفقر. وقد أُطلقت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ خطة للترويج للاستثمار تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات في المستقبل.

٩٨ - وأردفت قائلة إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، ولكن لا تزال هناك فجوات رقمية كبيرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن ثم ترحّب ميانمار بإنشاء مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، وتتطلع إلى تعزيزه لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٩٩ - وقد استوفت ميانمار جميع معايير التأهل لرفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً لأول مرة في عام ٢٠١٨. وأعربت عن رغبة وفدها

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجع استخدام هذه التكنولوجيا في الأعمال التجارية.

٩١ - واحتتم بيانه قائلاً إنه بالنظر إلى توقع ارتفاع عدد سكان أقل البلدان نمواً بنسبة ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، من المرجح أن يظل الفقر واسع الانتشار. لذا، تشجع زامبيا جميع أقل البلدان نمواً على النظر في اتخاذ تدابير مضادة إلى جانب الاستفادة من المكسب الناجم عن وجود عدد أكبر من الأفراد في الشريحة العاملة مقارنة بشريحة المعالين. ومن هذا المنطلق، تدعو منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى توفير الموارد التقنية والمالية.

٩٢ - السيدة **نوران** (إندونيسيا): قالت إن العالم يشهد حالياً تزايد الترابط بين التجارة والتمويل والتكنولوجيا، فضلاً عن تزايد التفاوت في توزيع الثروة والمعرفة. فأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية تواجهان معوقات وتحديات معينة، بما في ذلك الفقر وانخفاض الإنتاجية وقلة الموارد الاقتصادية ومحدودية الوصول إلى الأسواق والتعرض للصدمات الخارجية والآثار السلبية لتغير المناخ. وتواجه هاتان الفئتان من البلدان أيضاً تحديات من حيث قدرتهما على المشاركة بفعالية في النظام الاقتصادي العالمي وعلى جني فوائد ملموسة من التنمية المستدامة.

٩٣ - وأضافت قائلة إنه على مدى ٤٧ سنة مضت، لم يُرفع من فئة أقل البلدان نمواً إلا أسماء خمسة بلدان. وكان عام ٢٠١٨ مشهوداً إذ استوفى ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً معايير رفع اسمائها من هذه الفئة، لكن التغييرات كثيراً ما تكون صعبة. وثمة حاجة إلى التزام البلدان التي تُرفع أسماءها من هذه الفئة وإلى الدعم القوي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لضمان عملية سلسلة خروج البلدان من هذه الفئة وانتقالها تدريجياً نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٩٤ - وتابعت مشددة على ضرورة مواصلة الدول الأعضاء أيضاً مساعدة البلدان المتبقية في فئة أقل البلدان نمواً من أجل التغلب على التحديات الخاصة بها. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل الجهود لتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من المساعدة الإنمائية الرسمية في أنواع أخرى من التمويل الإنمائي، وتحسين الآليات من أجل بناء مجتمعات ومستوطنات بشرية قادرة على الصمود، والتشجيع على تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً.

٩٥ - واحتتم بيانه قائلاً إن إندونيسيا تشعر بالقلق من أن البلدان النامية غير الساحلية تشهد اتجاهات تنازلية في مؤشرات كل من الناتج

١٠٤ - وأضاف قائلاً إن حكومة بلده على دراية بأن النفط كان القوة الدافعة الرئيسية وراء الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وقال إن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي قد تجاوز العتبة التي تقتصر على الدخل فقط للرفع من تلك الفئة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ومع ذلك، فمن المشجع بالأحرى بشكل أكبر استمرار الدليل القياسي للموارد البشرية في أنغولا في الارتفاع مع استمرار مؤشر الضعف الاقتصادي في الانخفاض.

١٠٥ - السيدة كرابيري (تركيا): قالت إن هناك منعطفاً حاسماً في مسار أقل البلدان نمواً على طريق تحقيق التنمية المستدامة يقترب وقوعه مع حلول عام ٢٠٢٠. وتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو أمر بالغ الصعوبة بشكل خاص بالنسبة لتلك البلدان التي تستحق اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي. وقالت إن وفد بلدها يشيد بهذه البلدان لما تبذله من جهود في تطوير قدراتها الإنتاجية، وتحسين الحوكمة، فضلاً عن إنجازاتها في مجالات أداء الاقتصاد الكلي، والإصلاحات الهيكلية وتحرير التجارة والخصخصة.

١٠٦ - وأردفت قائلة إن تزايد عدد البلدان التي تستوفي معايير الرفع من فئة أقل البلدان نمواً هو علامة على التقدم، غير أن أوجه الضعف لا تزال قائمة، كما يتضح من طلبات التأجيل من بعض البلدان الموصى برفعها من تلك الفئة. وكانت الكوارث الطبيعية الأخيرة أكثر تدميراً على أقل البلدان نمواً، التي تتأثر أكثر من غيرها بتغير المناخ أيضاً. وترتبط التحديات المتصلة بالمناخ ارتباطاً وثيقاً بسبل العيش في أقل البلدان نمواً وبقدرة هذه البلدان على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وقالت إن رفع اسم البلدان من الفئة بشكل سابق لأوانه بالاقتران مع الصدمات الخارجية غير المتوقعة يمكن أن يعرض للخطر مكاسب أقل البلدان نمواً التي حققتها بشق الأنفس، ويجب ضمان عمليات الانتقال السلس والمستدام ودعمها من جانب الشركاء في التنمية. وتعزيز الشراكات العالمية أمر أساسي أيضاً.

١٠٧ - واستطردت قائلة إن الهدف من برنامج عمل اسطنبول هو أن يتمكن نصف عدد أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير الرفع من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠، ولكن بلوغ هذا الهدف لا يزال بعيد المنال. وثمة حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن أهداف التنمية المستدامة الموجهة نحو تلك البلدان، من قبيل تنفيذ نظام تشجيع الاستثمار. وبالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية والشراكات، فإن الدعم الذي تقدمه تركيا لأقل البلدان نمواً يركز أيضاً على عوامل تعجيل رئيسية من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

في التأكيد على أهمية الانتقال السلس والدعم الدولي المتواصل للبلدان التي هو في طور رفع أسمائها من تلك الفئة والتي جرى رفع أسمائها منها لضمان عدم النكوص إلى تلك الفئة.

١٠٠ - وأضافت قائلة إن أقل البلدان نمواً، بما في ذلك ميانمار، تتأثر أكثر من غيرها بتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وهذه الأمور ستكون آثارها أكثر كارثية إذا تخطت الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية ١,٥ درجة مئوية. ويتطلب هذا الهدف تنفيذ اتفاق باريس تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب. كما يحتاج الصندوق الأخضر للمناخ إلى التمويل والتشغيل بشكل كامل، مع تيسير الوصول المعزز لأضعف البلدان.

١٠١ - وقد بلغت ميانمار علامة بارزة أخرى في عملية السلام التي دامت عقوداً. وأشارت إلى أن الدورات الثلاث لمؤتمر السلام للاتحاد قد اعتمدت حتى الآن ٥١ مبدأ تشكل جزءاً من اتفاق السلام في الاتحاد. وبالرغم من وجود تحديات خطيرة متبقية، فإن حكومة بلدها مصممة على مواصلة العمل صوب السلام والاستقرار والوثام والمصالحة، والتنمية المستدامة والشاملة للجميع.

١٠٢ - السيد نيتو (أنغولا): قال إن التطورات الأخيرة المتعلقة برفع أسماء أقل البلدان نمواً من تلك الفئة تظهر تقدماً مشجعاً في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة نتيجة لعوامل منها النجاح في تنفيذ الاستراتيجيات والشراكات الوطنية والعالمية. ويُنظر حالياً إلى رفع اسم البلد من تلك الفئة باعتباره معلماً بارزاً في عملية التنمية الجارية للبلدان المعنية. بيد أن معظم البلدان التي رُفعت أسماءها من تلك الفئة لا تزال معرضة للخطر، لا سيما إزاء آثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والصدمات الأخرى، مما يهدد قدرتها على الحفاظ على النمو والتنمية.

١٠٣ - وقال إن من المقرر رفع اسم أنغولا من تلك الفئة في عام ٢٠٢١، وأثنى على القيام مؤخراً بإضافة بوتان، وكيريباس، وسان تومي وبرينسيبي، وجزر سليمان إلى القائمة التي تضم ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً استوفت معايير رفع أسمائها من تلك الفئة للمرة الأولى. وتدعو أنغولا شركاءها الإنمائيين والتجارين والمنظمات الدولية ومبادرات وآليات التمويل الأخرى إلى مواصلة مساعدة البلدان التي رُفعت أسماءها من تلك الفئة في تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس. وبالنسبة لأنغولا، فإن المتطلبات الرئيسية للانتقال السلس قد أُدججت في استراتيجيتها الوطنية الطويلة الأجل من أجل التنمية، التي أتاحت لها أيضاً تنفيذ تدابير محددة من خلال خططها الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢.

وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم، قامت تركيا، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتصميم عامل تعجيل لأثر أهداف التنمية المستدامة يدعم تنظيم المشاريع لدى أقل البلدان نمواً من خلال مصرف التكنولوجيا.

١٠٨ - السيد الجمالي (اليمن): قال إنه قد أُحرز تقدم في مكافحة الفقر منذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، ولكن هذا التقدم لم يغط كافة المجموعات المتعارف عليها لدى الأمم المتحدة بنسب متقاربة. وما زالت فئة أقل البلدان نمواً هي الأكثر عرضة للفقر بكل أشكاله. ويجب على المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام الكافي لتلك البلدان والأخذ بيدها للمضي قدماً بخطوات ثابتة في طريق التنمية المستدامة وتجاوز التحديات الهيكلية. وينبغي أن يكون تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على رأس الأولويات.

١٠٩ - وأردف قائلاً إن عدد أقل البلدان نمواً التي تعيش في مرحلة الصراع أو ما بعد الصراع يبين بوضوح أنه لا تنمية بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية. وقال إن مواجهة التحديات التي تواجهها تلك البلدان بحاجة إلى جهود مشتركة، وهذه البلدان من شأنها أن تتخلف عن الركب في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وقال إن وفد بلده يشدُّ على أيدي الجميع أن يتم إيلاء الدول التي تعيش في مرحلة الصراع أو ما بعد الصراع الأولوية اللازمة.

١١٠ - وأضاف قائلاً إن اليمن لم يشهد فترات استقرار طويلة على مدى تاريخه الممتد، ولذا اتسم الأداء الاقتصادي بالهشاشة والضعف. وقال إن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهد تراجعاً، ووسط ارتفاع نسبة الفقر إلى ٥٤ في المائة ونسبة البطالة إلى ٤١ في المائة من السكان. ولم يكن عدم الاستقرار السياسي هو السبب الوحيد لتواضع أداء الاقتصاد اليمني بل أيضاً الافتقار إلى الحكم الرشيد، وتفشي ظاهرة الفساد، مما نتج عنه العديد من التحديات الهيكلية المتمثلة بضعف البنية التحتية، وضعف تنمية الموارد البشرية، وضعف القدرات التمويلية. وأدت الحرب التي أشعلها الحوثيون في عام ٢٠١٤ إلى تسارع معدلات الانكماش الاقتصادي. وقد انحارت الموازنة العامة للدولة، وتوقفت عملية صرف المرتبات.

١١١ - ومضى قائلاً إن العبء الاقتصادي لليمن قد ازداد من جراء الأعداد المتزايدة من النازحين واللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في البلد، وذلك بالإضافة إلى الأعباء الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي وبعض الكوارث الطبيعية كالتصحر والجفاف وندرة المياه الجوفية. كما أن الأحداث الإقليمية قد دفعت بالعديد من المعتزين

في إطار المعايير الدولية الواجبة التطبيق التي تنظم التعايش السلمي بين الدول.

١١٦ - السيدة أغايو (شيلي): تكلمت في إطار ممارسة حق الرد، فقالت إن بوليفيا قد أثارت مسألة ثنائية بجملة تحدّد إطارها القانوني بموجب معاهدة السلام والصداقة لعام ١٩٠٤ والحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وهذه المسألة لم تكن أبدا جزءا من جدول أعمال الأمم المتحدة، ولا علاقة لها بالاجتماع الحالي، الذي يهدف إلى مواجهة التحديات المشتركة بروح من التضامن والوحدة. ومن غير المناسب مطلقاً طرح موضوع الرغبة البوليفية المفترضة في منفذ على المحيط الهادئ من خلال الأراضي الشيلية. وقالت إن بوليفيا للأسف تخلط بين المواضيع المدرجة على جدول أعمال البلدان النامية غير الساحلية مع مسائل أخرى غير مدرجة في برنامج عمل فيينا.

١١٧ - وقد استخدمت بوليفيا أيضا عبارات لا تقبلها البلدان النامية غير الساحلية أو الأمم المتحدة، من قبيل الإشارة إلى نفسها على أنها بلد محروم مؤقتا من الوصول إلى البحر، بما يتناقض مع التسمية التي اعتمدها البلدان النامية غير الساحلية ذاتها. وهذه العبارات تغير المعنى المقصود من برنامج عمل فيينا الذي وافقت عليه البلدان النامية غير الساحلية وينتقص من الجهود التي تبذلها البلدان الأخرى الموجودة في هذه الفئة، مع تقويض ثقة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١١٨ - وفي الواقع، فإن شيلي تمنح لبوليفيا مزايا لحرية العبور تتجاوز بكثير المعايير الدولية وتسمح لبوليفيا بالتجارة عبر المحيط الهادئ، وأن يكون لها اتصال وثيق مع العالم. وكانت بوليفيا قد مُنحت إلى الأبد أكبر قدر من الاتساع والحرية في حق المرور العابر التجاري من خلال أراضي شيلي وموانئها على المحيط الهادئ. وقد عينت بوليفيا مينائي أريكا وأنتوفاغاستا لمرور البضائع من وإلى أراضيها ولديها سلطات جمركية في هذين الميناءين. وتشمل المزايا الأخرى التي تتمتع بها الحق في الحصول مجانا على التخزين في الموانئ الشيلية وتعريفات تفضيلية، وإعفاءات ضريبية محددة، وخط أنابيب عبر إقليم شيلي، وأشغال الربط بالشبكة البوليفية، بالإضافة إلى الهياكل الأساسية للطرق والموانئ والحدود.

زُفعت الجلسة الساعة ١٢:٣٠.